

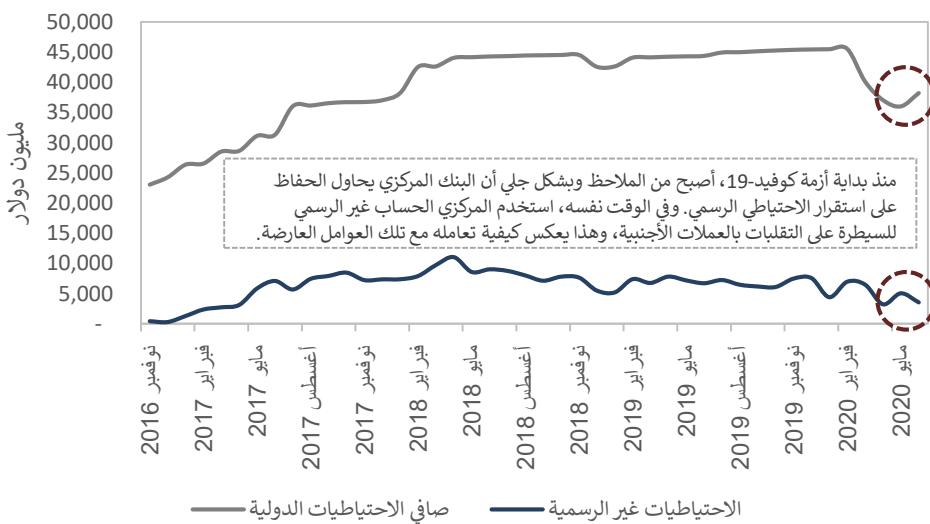
بدعم من تدفقات العملات الأجنبية، المركزي يرفع الاحتياطيات ويحول صافي الالتزامات الأجنبية لدى البنك إلى صافي أصول

ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية وللمرة الأولى في ثلاثة أشهر، في حين تواجه الاحتياطيات غير الرسمية تراجعاً مفاجئاً. ارتفع صافي الاحتياطيات الأجنبية في مصر بمقدار 2.2 مليار دولار بحلول نهاية يونيو 2020، بعد انخفاض قدره 9.5 مليار دولار في غضون ثلاثة أشهر (مارس - مايو) على خلفية خروج رؤوس الأموال نتيجة تفشي فيروس كورونا، واتجاه البنك المركزي لبناء حائط صد لتخفيف الضغوط على الجنيه المصري. بينما هبطت الاحتياطيات غير الرسمية بمقدار 1.5 مليار دولار، مما يعني أن الاحتياطيات الأجنبية للدولة (الرسمية وغير الرسمية) زادت بمقدار 693 مليون دولار بنهاية يونيو 2020. وبلغ مستوى الاحتياطيات الأجنبية (الرسمية وغير الرسمية) حالياً 41.8 مليار دولار، وتغطي 8 أشهر من الواردات السلعية. وتتجذر الإشارة إلى أن الدولة تلقت 2 مليار دولار من أصل 5.2 مليار دولار، بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) مدته 12 شهراً من صندوق النقد الدولي في يونيو، ومن المتوقع أن تتنقل الباقى على دفعتين بقيمة 1.6 مليار دولار في كلٍ منها.

مني بدير
 محلل اقتصادي أول
+202 3300 5722
MBedeir@egy.primegroup.org

البنك المركزي يغلق فجوة الالتزامات الأجنبية للبنوك التجارية بفضل تدفق السيولة بالعملات الأجنبية. كنا قد توقعنا سابقاً أن ينعكس إصدار السندات الدولية بقيمة 5 مليار دولار في مايو 2020 على قراءة الاحتياطيات الدولية في يونيو، ولكن قراءات يونيو لم ينعكس ذلك. في الواقع، أظهرت بيانات صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية في مايو أن البنك المركزي اختار توجيه عائدات إصدار السندات الدولية إلى القطاع المصرفي. وفقاً لبيانات البنك المركزي، قفزت الأصول الأجنبية للبنوك التجارية في مايو بمقدار 6.3 مليار دولار، لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 19.3 مليار دولار منذ صدمة تفشي جائحة كورونا. جدير بالذكر أن البنوك التجارية تحملت القسط الأكبر من تكلفة تمويل خروج رؤوس الأموال بسبب اضطرابات كوفيد-19، حيث فقدت 10 مليارات دولار من أصولها الأجنبية. تحول بند صافي الأصول الأجنبية للبنوك إلى صافي التزامات بقيمة 5 مليارات دولار بنهاية أبريل مقارنة بصافي أصول عند 7.9 مليارات دولار بنهاية فبراير 2020. وبنهاية مايو، تمكّن البنك المركزي من سد هذه الفجوة حيث وصل مستوى صافي الأصول الأجنبية لدى البنك إلى 560 مليون دولار.

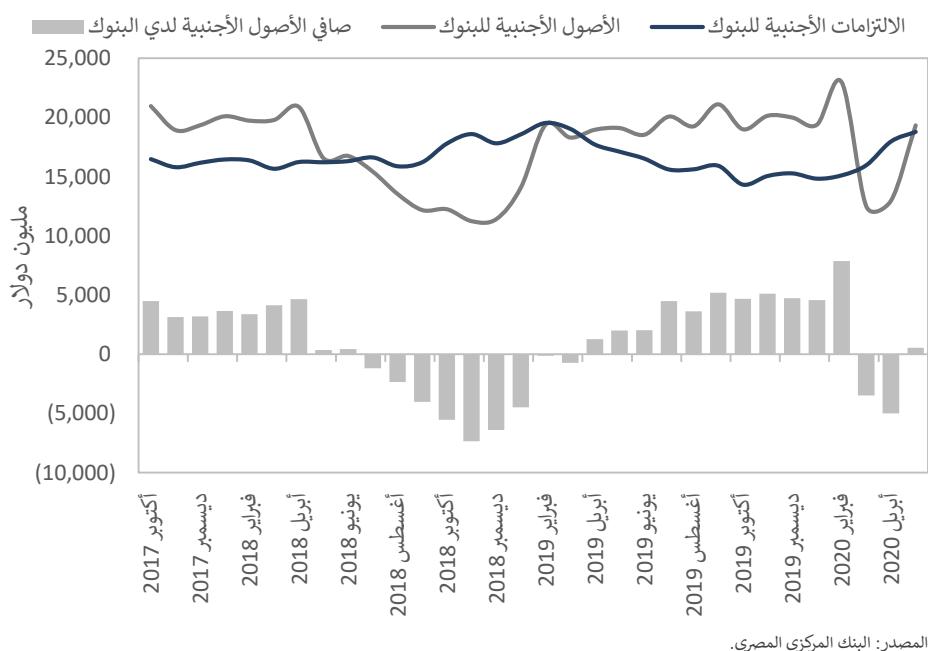
شكل 1: الاحتياطيات غير الرسمية – أداة لتحقيق الاستقرار في الحساب الرسمي



المصدر: البنك المركزي المصري.

الضغوط على الجنيه المصري دفعته لأدنى مستوى منذ مارس 2020، بفضل انتعاش تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة ومرنون الاقتصاد. استعادت التدفقات الأجنبية إلى سوق الدين المحلي بعضًا من خسائرها حيث تلقت الدولة 440 مليون دولار هذا الأسبوع، مما يشير إلى أن الأسوأ بالنسبة للجنيه المصري قد مر. إن الانتعاش في تدفقات رؤوس الأموال والتدفقات الأجنبية الأخيرة التي تلقتها الدولة (10 مليارات دولار) من شأنه أن يخفف من الضغوط على العملات الأجنبية في الأجل القصير، في الوقت الذي لا تزال فيه عائدات العملات الأجنبية الرئيسية تواجه طريق وعرة للتعافي. وفي الوقت نفسه، سيحافظ البنك المركزي على ثبات احتياطياته الخارجية للحفاظ على الثقة في الاقتصاد المحلي والعمل على تحديد المخاوف بشأن تأثير الصدمات الخارجية على الجنيه المصري والميزان الخارجي.

شكل 2: صافي الأصول الأجنبية للبنوك تحل محل الالتزامات الأجنبية وللمرة الأولى منذ فبراير 2020



برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراغي

العضو المنتدب

تلفون: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

محمد عشماوي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafoury@egy.primegroup.org

شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 5110

SRaslan@egy.primegroup.org

محمد الحناوي

مدير فرع مدينة نصر

ت: +202 3300 5166

MEElhenawy@egy.primegroup.org

عمرو علاء، CFTe

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAlaa@egy.primegroup.org

نشوى أبوالعاطا

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

الفروع

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع

المهندسين، الجيزة

مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649

ف: +202 3760 7543

إخلاء المسؤولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقارير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال آلية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، وينشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداء مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسؤولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتمام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا يلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئها اعتبارها بدلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلًا للتغيير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مدريتها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكونون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينجم عن إتباع هذا التقرير أياً كانت وسيلة الاطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذه الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعنى هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حداً أو تضييقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أياً من شركاتها قد تربطها أو يرتبطها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.